

الصحافي الجزائري خالد درارني في انتظار الحرية بعد إفراج مؤقت

وكانت بداياته في وسائل الإعلام العامة إلا أنه أصبح مقدم برامج بارزا على محطات خاصة اعتبارا من 2013 واشتهر خصوصا بعروضه على محطات "دزير تي.في" و"الشروق".



خالد درارني

الذين اتهموني بأنني لست صحافيا كانوا حاضرين في الاستوديوهات وأنا استجوبتهم بنفسي كصحافي

وقد أنشأ في 2017 موقع "قصة تريبون" الإخباري الذي يغطي أخبار الجزائر وحظرت السلطات اعتبارا من ديسمبر 2020. وعمل في الوقت نفسه مراسلا في الجزائر لقناني "تي.في 5 موند" والمنظمة غير الحكومية "مراسلون بلا حدود".
والمح الرئيس عبدالمجيد تبون الذي سمح بالإفراج عنه عبر إصدار عفو رئاسي عن معتقلي الحراك إلى أن خالد درارني جاسوس في خدمة سفارات الأجنبية، من دون أن يذكر اسمه.

وكان قد اعتقل في مارس 2020 في الجزائر العاصمة على هامش تظاهرة. لكن الصحافي دافع عن نفسه في المحكمة قائلا "كل ما فعلته هو ممارسة مهنتي".

وقام بتغطية مسيرات الحراك منذ انطلاقه في فبراير 2019 لاسيما عبر حسابه على تويتر الذي يتابعه مئات الآلاف من الأشخاص ووضع فيه صورا وشعارات وبيانات مباشرة من مسيرات الاحتجاج.

وبينما أطلقت الملاحقات القضائية ضده الواحدة تلو الأخرى، تحرك صحافيون وناشطون في مجال حقوق الإنسان في الجزائر وكذلك في الخارج للمطالبة بالإفراج الفوري عنه.

وقال درارني في تصريحات على قناة "الحرية" عقب الإفراج عنه "أنا صحافي وكل الجزائريين والعالم يعرفون أنني صحافي إلا المحكمة التي أقرت بانني لست كذلك، بما أن المحكمة في حكمها الأول ثم في الثاني بمجلس قضاء الجزائر قضت بانني لم أثبت للعدالة الجزائرية بانني صحافي".

وأضاف "هي تعتبر أن الإثبات يأتي عن طريق بطاقة".

وأوضح "أنا لست بحاجة إلى بطاقة وليست بحاجة إلى وثيقة ولا إلى ورقة لأثبت أنني صحافي، الكل يعرف حتى الذين اتهموني بأنني لست صحافيا، وهم كانوا حاضرين في الاستوديوهات وأنا استجوبتهم بنفسي كصحافي".

وبدا درارني حياته المهنية كقدم برامج تلفزيونية واكتسب شهرة قبل أن يصبح رمزا للنضال من أجل حرية الصحافة في بلده.

الجزائر - قال عبد الغني بادي أحد محامي الدفاع عن الصحافي الجزائري خالد درارني الذي أفرج عنه بموجب عفو رئاسي "إنه حر" لكن الإفراج "مؤقت".

وقد أفرج عن درارني مراسل قناة "تي.في 5 موند" الناطقة بالفرنسية ومنظمة "مراسلون بلا حدود" الجمعة، بعد يوم من الانتظار الطويل لأقاربه وناشطين وزملاء صحافيين تجمعوا أمام سجن القليعة غرب العاصمة الجزائرية.

وعند خروجه من السجن رفع شارة النصر باصابعه التي لوح بها في السنوات الأخيرة في مواجهة ترهيب السلطات. وقال في تسجيل فيديو تناقله رواد شبكات التواصل الاجتماعي إن معركته "من أجل حرية الصحافة" لم تنته بعد، وتعهده بمواصلة نشاطه "من أجل صحافة حرة ومستقلة في الجزائر".

ولم يستفد درارني من العفو الرئاسي لأنه يتعلق فقط بالمحكوم عليهم، بينما درارني لم يتم الحكم عليه نهائيا إذ سيتم النظر بطعن النقض الذي قدمه لدى المحكمة العليا في 25 فبراير القادم، لذلك فإنه لم يحصل سوى على الإفراج المؤقت في انتظار البت في القضية.

وفي منتصف سبتمبر حكم على الصحافي البالغ من العمر أربعين عاما بالسجن عامين بتهمة "التحريض على التجمع غير المسلح" و"المساس بالوحدة الوطنية". وقد بدا هزليا خلال محاكمته وأثار قلقا بشأن ظروف احتجازه.

وقد تعرض للتهديد مرات عدة من قبل الأجهزة الأمنية التي اعتقلته لقربه من حركة الاحتجاج الشعبي (الحراك).

ضغط الجمهور يجبر المسؤولين على وقف مذيع مصري عن العمل

المشاهد أصبح الرقيب الأول على الخطاب الإعلامي



المهنية تسبق النجومية

الأول على الخطاب الإعلامي الموجه إلى الشارع وسط الصراع الدائر بين الهيئات المعنية بإدارة المشهد على هوية الجهة المنوط بها المحاسبة، فنقابة الإعلاميين تنسب لنفسها هذا الحق، ومجلس تنظيم الإعلام يقول إن ذلك من صميم صلاحياته، ووزارة الإعلام في خلاف مع الطرفين، حتى انشغل كل طرف بالبحث عن النفوذ. ولفت محمد المرسي أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة في تصريح لـ "العرب" إلى أن رضا الجمهور عن الرسالة الإعلامية هو الضمانة الأهم لاستمرارها، وتجاهل المتلقي يؤدي إلى زوالها وهو ما أدركه صانع القرار، فغضب المشاهد حتما وسوف يؤدي إلى التوقف والتأمل في المحتوى وتغييره بعدما صار يتسبب في صدمة للجمهور.

وأوضح أن تكرار سقطات بعض المذيعين لن ينتهي طالما تمسك بعضهم بالقيام بكل الأنوار في وقت واحد، والإدريس والمباحث والمحلل والخبير، والدراس القاسي الذي قدمه الجمهور لهؤلاء أن يكون لكل منهم دورا محدد لا يخرج عنه وهو دور المذيع الذي ينقل المعلومة ويستعين بالخبراء والمتخصصين ومن لهم دراية بالملف ليحتمل كل منهم مسؤولياته، ولا يسقط الإعلام نفسه في بئر التجاوزات والخروقات والتفوه بعبارات تضعه في خانة المغضوب عليهم، وهي الإشكالية التي يُعاني منها أغلب مقدمي البرامج على الشاشات المصرية.

وقالت جيهان يسري أستاذة الإعلام بجامعة القاهرة لـ "العرب" إن المشكلة الحقيقية لكثير من البرامج أن مذيعيها يسترسلون في الحديث عن وجهة نظرهم ما يؤعجهم في سقطات تثير ضغينة المشاهدين، والدراس المهم أن يعي كل إعلامي مدى تمسك الجمهور بأن يكون له دور في تقييم الأداء والمحاسبة، وقد لا يتنازل عن هذا المكتسب في أي أزمة.

والكثير من المذيعين لديهم قناعة بأن البرامج التي يطلون منها باتت ملكية خاصة بهم، يتحدثون فيها كما يشاؤون، ويمتدحون هذا ويكبلون الاتهامات إلى ذلك، دون اعتراف بأحقية الجمهور في التقييم أو اختيار الخطاب الموجه إليه.

ورأى وائل العشري أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة في تصريحات لـ "العرب" أن المستجد في المنظومة الإعلامية هو اقتناع الجهات المسؤولة عن إدارة المشهد بأنه صار من الصعب تجاهل صمت المشاهد وتمسكه بأن يكون له دور قوي في مراقبة الإعلام، ما يفرض على المسؤولين إعادة ترتيب المنظومة بصورة جيدة. وبغض النظر عن كون الصورة الإعلامية قائمة ويصعب تطويرها إلى الأفضل بسهولة، لكن يبدو أن دخول الجمهور طرفا في المعادلة سوف يغيرها لا محالة، حتى لو كان ذلك بتغيير بعض الوجوه التي اعتادت النجاة، لأن هذه الفئة صارت تمثل عبئا على المهنة وخروجها من المشهد بداية لعودة ثقة الجمهور أصبح يتمسك بأن يكون الرقيب

لم يفلح اعتذار الإعلامي تامر أمين عن تصريحاته التي اعتبرت إساءة لأهل الريف والصعيد في تهدئة غضب الجمهور، الأمر الذي دفع المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام إلى اتخاذ أقصى عقوبة وإلغاء ترخيص مزاولته المهنة.

صدر ميثاق الشرف الإعلامي قبل أربع سنوات وتضمن عقوبات صارمة على المذيعين المتجاوزين، لكن لم يتم تفعيله لأسباب ترتبط بنفوذ بعض الإعلاميين وتكوين علاقات قوية مع صناع القرار ووجود مصالح بين جهات بعضها مع أصحاب القنوات، ورفض بعض الهيئات إقصاء وجوه مخضمة يصعب الخلاص منها.

وعني إلغاء ترخيص مزاوله المهنة للإعلامي أنه لن يتمسك من الظهور على الشاشة مرة أخرى، وهي رسالة شديدة اللهجة لباقي المذيعين مفادها أن التغطية على التجاوزات انتهت في ظل دخول الجمهور ضمن معادلة المحاسبة، وصار على من يطل التركيز على تصريحاته لأنها قد تقصيه من المشهد.

محمد المرسي
رضا الجمهور عن الرسالة الإعلامية الضمانة الأهم لاستمرارها

وحاولت بعض الأصوات الإيجابية الاستناد إلى ميثاق الشرف لتكتم الأفواه يمثل انتكاسة لحرية الرأي والتعبير ضد من يحاول التفرغ خارج السرب، لكن الأغلبية أيدت القرار بدافع أن نزع حرية الراي لا يمكن أن تكون مبررا للتجاوز والإهانة والسخرية وتشويه الصورة، ومثل هذه الأفعال هي التي تقود إلى التحرك نحو فرض المزيد من القيود على الخطاب الإعلامي.

وقال أحد المذيعين لـ "العرب"، وطلب عدم الإشارة إلى اسمه، إن التحرك العاجل الذي جرى مع تامر أمين لم يكن ليحدث لولا ضغط الجمهور لعدم التغطية على الأزمة والتعامل معها برعونة، وهو ما منح صانع القرار الإعلامي المبرر الكافي لتطبيق ميثاق الشرف كما ينبغي وبدون ضغط الشارع لن يتكرر ذلك.

وما يبرهن على أن التحرك جاء استجابة لضغوط الجمهور أن عقوبات انتهاك ميثاق الشرف الإعلامي تكون على مراحل، وتبدأ بتوجيه إنذار للمذيع والقناة ثم التحقيق معه وتوقيع عقوبة بعدم الظهور لفترة وجيزة قد تكون لعدة حلقات، وأخيرا المنع من الظهور وسحب ترخيص مزاوله المهنة، لكن في حالة أمين جرى تطبيق أقصى عقوبة.

وارتبط التصعيد الجماهيري ضد المذيع بالعاطفة والدفاع عن شرف نساء الريف والصعيد بعيدا عن ميثاق الشرف الإعلامي، لكن ما أثار استفزاز البعض هو خروج بعض المذيعين للدفاع عن زميلهم وتصوير الأمر على أنه سقطه كلامية لا تستدعي كل هذا الغضب، ويبدو أن الجمهور أصبح يتمسك بأن يكون الرقيب

أحمد حافظ
كاتب مصري

دخلت الحكومة المصرية على خط أزمة الإعلامي تامر أمين الذي اتهم تلفزيوني. وطلبت وزارة الدولة للإعلام من الجمهور وقف التصعيد والنقطة في إجراءاتها لأنها لن تقبل المساس بأي شريحة في المجتمع والتعرض إليها بعبارات سلبية.

وقررت نقابة الإعلاميين سحب ترخيص مزاوله المهنة من أمين مقدم برنامج "آخر النهار" بقناة "النهار" الخاصة لخرقه ميثاق الشرف الإعلامي على خلفية اتهامه بإهانة مجتمع الصعيد، سكان جنوب مصر، وأهالي الريف في الشمال بانهم يكثرون في إنجاب البنات و"شحنين" للعمل خدامات في أحياء القاهرة لجلب المال، وذلك في تفسيره لأحد أسباب الزيادة السكانية.

ولم يفلح اعتذار أمين في تهدئة غضب الجمهور، وبلغ الأمر حد تقديم طلبات إحاطة من نواب الصعيد والريف داخل مجلس النواب لاستدعاء المسؤولين عن المنظومة، وعلى إثرها تحرك المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام وقرر وقف برنامج "آخر النهار" وأحال المذيع إلى التحقيق، وهو ما فعلته إدارة القناة كمحاولة لنزع فتيل الأزمة.

وعكس ارتفاع نبرة غضب المشاهدين على منصات التواصل الاجتماعي والمطالبة بمحاكمة مذيع أخطأ في حق شريحة من نواب الصعيد والريف الجماهيري من الأداء الإعلامي بشكل يحول دون التماس الاعتذار لأي سقطه.

واقترح الكثير من المشاهدين بأنه لا سبيل لإقصاء الخارجين عن النص والمتجاوزين سوى بممارسة المزيد من الضغوط على صناع القرار الإعلامي لتطبيق بنود ميثاق الشرف دون حماية بعض الوجوه لأنهم من أصحاب النفوذ.

واعتادت الهيئات الإعلامية في مثل هذه الوقائع أن تكفي بإصدار المذيع الذي أخطأ مع توجيه إنذار مماثل للقناة، لكن هذه المرة نجح ضغط الجمهور في وضع حد لتجاوزات أحد الإعلاميين، ما يعني أن المشاهد صار عنصرا فاعلا في المشهد الإعلامي ويقوم بدور القاضي الذي قد يحكم بأقصى عقوبة.

وأكدت جيهان يسري عميدة كلية الإعلام في جامعة القاهرة سابقا لـ "العرب" أن الوعي الجماهيري المرتبط بالحفاظ على القيم والثوابت المجتمعية ضرورة حتمية لتصبح مسار الإعلام ووضع على الطريق الصحيح، ويجب استغلال الفرصة من جانب المسؤولين لتكريس المهنة وتطبيق ميثاق الشرف.

أنقرة تطلق قناة تلفزيونية لمساندة اللوبي التركي في واشنطن

هي "إبادة جماعية"، وقد أثار القرار غضب تركيا مع أنه غير ملزم وليست له تبعات قانونية.

ومثلت ميركوري المصالح التركية في الولايات المتحدة منذ عام 2013 وتم تسجيلها كوكيل لكل من سفارة تركيا في واشنطن العاصمة ومجلس الأعمال الأمريكي - التركي (تاك).

وقالت نورا هوفسبييان رئيسة مجلس إدارة المنطقة الغربية للجنة القومية الأمنية الأمريكية في بيان "نتيجة للنشاط المستمر لمجتمعنا والدعم الثابت لصادقنا في المكتب المنتخب، أبلغت لفتو من قبل قايبيان نونيز وهو شريك في مكتب ميركوري في لوس أنجلوس أن شركة ميركوري للشؤون العامة ستسني تسجيلها كوكيل أجنبي لتركيا".

وأشادت هوفسبييان بالقرار ووصفته بأنه "يقف على الجانب الصحيح من التاريخ" في إنهاء علاقتها مع تركيا، مضيفة أنه سيكون بمثابة نموذج للشركات الأخرى التي تعمل لصالح تركيا أو أذربيجان.

ويبدو الاهتمام التركي واضحا بقناة "تاسك تي.في" التي تعمل على الدعاية المضادة لجماعة غولن والأرمن بشكل علني، وقد بعث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان برسالة مرئية لتهدئة القناة بانطلاق بثها على مدار الساعة. وتبث القناة باللغة التركية وهي موجهة للمواطنين الأتراك والناطقين بالتركية في البلاد.

السياسية أكثر من التعامل معها باعتبارها مؤسسات إعلامية. ومن جانب آخر تلقى اللوبي التركي الذي يعتبر من بين أكثر اللوبيات نشاطا في الولايات المتحدة انتكاسة في أكتوبر الماضي عندما أعلنت شركة "ميركوري" للشؤون العامة أنها ستسني علاقتها مع الحكومة التركية.

وفي أول برنامج خاص لها استضافت القناة الرؤساء المشاركين للجنة التوجيهية التركية - الأميركية غوناي سويخ وخليل موطلو اللذين تحدثا عن أهمية القناة في دعم وتعزيز العلاقات التركية - الأميركية. وقال موطلو إن "القناة ستواصل طريقها في مكافحة أنشطة الكيانات المعادية لتركيا مثل منظمة «غولن» الإرهابية واللوبي الأرمني"، وهو الهدف الأساسي للقناة.

وبدأت القناة البث التجريبي في 16 نوفمبر 2020 من الولايات المتحدة تحت عنوان عريضة لتعزيز التواصل بين أبناء المجتمع التركي في الولايات المتحدة".

وليست مصادفة أن يأتي إطلاق البث بعد أشهر قليلة على إعلان وزارة العدل الأميركية وضع هيئة الإذاعة والتلفزيون التركية "تي.آر.تي" في قائمة العملاء الأجانب، ضمن قائمتها الخاصة بالمؤسسات التي تقوم بأنشطة اللوبي داخل الولايات المتحدة، ما يقلص من قدرتها على بث الدعاية تحت ستار التغطية الإعلامية ونقل الحقائق.

وبحسب سجلات وزارة العدل الأميركية فقد تم تسجيل ممثل هيئة الإذاعة والتلفزيون التركية لدى واشنطن تونجاي يوراكلي ضمن العملاء الأجانب، كما أن مؤسسة "تي.آر.تي" تواجه اتهامات أوروبية أيضا بالتجسس على المعارضين الأتراك على وجه الخصوص. وبموجب قانون العملاء الأجانب فإن أي مؤسسة مصنفة ضمن هذه القائمة من الحكومة الأميركية حتى تتمكن من فتح مكتب لها في أي مكان داخل البلاد، كما أنها تلزم بإخطار وزارة الخارجية الأميركية بكل خدماتها والتغييرات التي تطرأ على أطقم عملها منظمًا تفعل البعثات الدبلوماسية تمامًا. وهو ما يجعل عمل وسائل الإعلام الأجنبية في نظر السلطات الأميركية إلى الطبيعة



قناة محددة الأهداف